

المعلومات وحق الوصول إليها وأثرها في مكافحة الفساد في مؤسسات المجتمع والدولة

Information and the Right to Access to It and Its Impact in Tackling Corruption in Society and State Institutions

أ.د. مفتاح محمد دياب¹

كلية الآداب- جامعة طرابلس- ليبيا

dyabmuftah@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/03/30

تاريخ القبول: 2020/03/10

تاريخ الإرسال: 2020/02/16

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الفساد وتعريفه وأنواعه بإيجاز ، وأدواته والأسباب التي تؤدي إلى انتشاره في مؤسسات الدولة والمجتمع ، وأثاره على الفرد والجماعات، ثم تركز على دور المعلومات في كشف الفساد ولماذا تسعى الدول والمنظمات الدولية المختلفة إلى حث الحكومات على إصدار قوانين تتعلق بحق المواطن في الحصول على المعلومات باعتبار أن هذا الحق هو من حقوق الإنسان الأساسية التي نادى بها العديد من المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948، وغيرها من المواثيق الدولية والإقليمية الأخرى؛ وتمت الإشارة إلى عدد من هذه المواثيق والقرارات المتعلقة بإصدار قوانين الحق في الحصول والوصول للمعلومات وبيان أن هذه القوانين تساهم بقوة في كشف مواطن الفساد ومحاربه، ووضحت الدراسة أهمية محاربة الفساد في زيادة الأداء في المؤسسات العامة وجاءت نتائج هذه الدراسة من خلال مسح لأدبيات الموضوع المنشورة في عدد من مصادر المعلومات المطبوعة والإلكترونية، والتركيز هنا هو على المعلومات ودورها في هذا الصدد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، حرية المعلومات، الوصول للمعلومات، الحق في المعلومات، مكافحة الفساد، الشفافية، الحكم الرشيد.

Abstract

The study aims at introducing the concept of corruption and its definition as well as its types, instruments, and the reasons of its scattering in society and state institutions. The study also clarifying the impact of corruption on individuals and communities. The focus was on the role of information in fighting corruption and why that local and international organizations make strong pressure to issue laws and legislations relate to the right of citizens to access to government and its agencies as it is one of basic human rights as it occurred in international manifestations. The study focuses on the importance of these manifestations in putting pressure on governments to issue information access right laws for uncovering corruption and make efforts to tackle it.

¹ المؤلف المراسل: مفتاح محمد دياب، dyabmuftah@gmail.com

The demolishing corruption will increase good performance in public institutions and agencies. The study suggested some recommendations for tackling corruption, and it was a result of consulting and searching a number of information sources, printed and electronic, relating to the core subject. The emphases was on the role of information in this context.

Keywords: corruption, access to information, right to information, good governance.

مقدمة

تشير العديد من التقارير الدولية إلى أن الفساد يوجد في كل المجتمعات والدول، غير أن بعض هذه المجتمعات والبلدان تتضرر أكثر من غيرها من البلدان الأخرى. وكثير من مشكلات الفساد تبرز بحدة في البلدان التي تمر بمراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي تولي فيها الأولوية القصوى لمسائل إدارة الحكم والاستقرار، ولذلك فإن كثير من الديمقراطيات الناشئة تسعى بكل جهدها إلى تحديد الطرق والسبل التي من خلالها يمكن مكافحة آثار الفساد والأضرار والخسائر التي يتكبدها المجتمع نتيجة لذلك¹؛ ومن هنا يبدأ المواطنون في هذه الديمقراطيات الحديثة في المطالبة بمساءلة الحكام والقادة الذين يمسكون بمقاليد السلطة والسيطرة فيها.

مشكلة الدراسة

من خلال دراسة وفحص عدد من الدراسات والبحوث العلمية حول موضوع المعلومات ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية ودور قوانين حق الحصول على المعلومات ووصول المواطن إليها باعتبارها حق من حقوق الإنسان الأساسية، رأينا القيام بهذه الدراسة لتوضيح أهمية وقيمة المعلومات والحق في الحصول عليها كمبدأ من مبادئ الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد ولماذا يجب على الدولة إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات التي تبين أنشطة وأعمال وما تقوم به الحكومة من أجل المساءلة والرقابة الشعبية، وبالتالي محاربة أي فساد في مؤسسات الدولة والمجتمع.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما هو الفساد، وما هي أنواعه وآثاره على الدولة والمجتمع؟
- 2- ما هو دور قوانين حق الحصول على المعلومات في إرساء قيم النزاهة والشفافية والحكم الرشيد؟
- 3- ما هو تأثير المعلومات وقوانين الحق في المعلومات في محاربة الفساد والوقاية منه؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- 1- التعرف على مفهوم الفساد وأنواعه وأدواته، وآثاره على الفرد والمجتمع.
- 2- بيان الدور الحيوي الذي تلعبه المعلومات في محاربة ظاهرة الفساد وانتشارها.
- 3- التعريف بقوانين الحق في الحصول على المعلومات من طرف المواطن وأهمية تطبيقها لمحاربة الفساد.
- 4- التوعية بمخاطر الفساد وآثاره على التنمية بمختلف جوانبها.
- 5- محاولة بناء ثقافة الوعي بالفساد وكيفية محاربته والوسائل الكفيلة بذلك.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على ظاهرة الفساد التي تعاني منها معظم البلدان في العالم، وتحفز الحكومات على إصدار قوانين حق الحصول على المعلومات التي تشكل ركيزة أو دعامة من دعائم الرقابة

والكشف عن مواطن الفساد، وبالتالي محاربته والحد من آثاره الخطيرة والمدمرة للدول والمجتمعات، وبيان قيمة وأهمية نشر المعلومات في هذه القضية.

منهج الدراسة

تم استخدام منهج البحث الوثائقي أو النظري الذي يعتمد على الإطلاع على مصادر المعلومات الأولية والثانوية في الموضوع مجال الدراسة وفهم ما يرتبط بالموضوع من مشكلات تخص مادة البحث ومنهجية، وقد يطلق على هذا المنهج منهج البحث المكتبي – Library Research.

فما هو الفساد؟

للفساد تعريفات متعددة، بعضها يصف الفساد في إدارة الدولة ومؤسساتها، وبعضها الآخر يصف الفساد في مؤسسة بعينها في حالة معينة؛ ومن هذه التعريفات نذكر الآتي:

– الفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس.²

– الفساد هو ببساطة "إساءة استخدام المنصب أو القوة أو التكتم أو التأثير للحصول على منفعة شخصية أو مزايا حزبية."³

– الفساد السياسي بمعناه العام هو "إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية".⁴

– الفساد هو "إستغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة".

– الفساد هو "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص".

ويصف العديد من الكتاب والباحثين الفساد بأنه طاعون ليس فقط قابل للإنتشار، ولكنه إذا لم يضبط بدقة فإنه ينتشر انتشار النار في الهشيم، وجرثومة يمكن مقارنتها مع جرثومة مرض الوبائي الكبدي الذي يقود للإصابة بمرض نقصان المناعة المكتسبة -الايذز-.⁵

وفي تصديره لوثيقة "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" التي صادقت عليها الأمم المتحدة عام 2003 ونشرت في نيويورك عام 2004، وصف كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة الفساد بقوله:

إن الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات، فهو يقوض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة و يتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات لإزدهار الأمن البشري. (كوفي عنان. إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2004).

وتدعو المادة الثالثة عشر من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى تشجيع الأفراد والجماعات على المشاركة النشطة في محاربة الفساد وإذكاء الوعي عند الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وخطورته وما يمثله من أخطار على حياة البشر، وتشير هذه المادة إلى كيفية القيام بالمشاركة بمجموعة من التدابير مثل:

أ- تعزيز الشفافية في عمليات إتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

ب- ضمان تيسير حصول الناس فعلياً على المعلومات.

ج- القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك برامج توعية عامة تشمل المناهج المدرسية والجامعية.

د- إحترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها، ويجوز إخضاع تلك الحرية لقيود معينة، شريطة أن تقتصر هذه القيود على ما ينص عليه القانون وما هو ضروري. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. نيويورك، 2004)

أدوات الفساد

مما لا شك فيه أن هناك العديد من الطرق والأدوات التي تؤدي إلى دروب ومسالك الفساد، والتي قد تتشابه في معظم الدول والمجتمعات، وقد لخص أحد الباحثين أدوات الفساد على النحو التالي:⁶

المال: وهو وسيلة تستخدم لتغليب مصلحة على مصلحة أخرى، وهناك صور متعددة للإستغلال المالي لنفوس ضعيفة مثل: الرشوة، الربا، الهدايا، العمولات.. وغيرها.

السلطة: خصوصاً السلطة أو الحكم المستبد الذي يعتبر علة الطغيان ووكراً من أكار الفساد.

الترف (الرفاهية): وهو التوسع في النعمة والولع بالحياة المترفة بين الجماعات الحاكمة.

وسائل الإعلام: وهي من أبرز الوسائل التي يستخدمها أصحاب السلطة سواء لتغطية الفساد أو قلب الحقائق وهو أمر لا يخفى على الجميع، أو الدعاية المفسدة فهي وسائل تتحكم فيها فئة من الناس أو من هو في موقع السلطة لتحقيق مصالحها وضرب مصالح الغير التي تتعارض معها.

الجهل: والجهل أمر غاية في الخطورة فتك بكثير من الأمم والشعوب وجعل الخراب نهايتها، وسادت بسببه الفتن في المجتمع، وتعددت صنوف الفساد بسببه ومن خلاله.

أنواع الفساد

للفساد أنواع تحدث عنها العديد من الكتاب والباحثين وبينوا أضرارها وما تسببه من خسائر وأزمات ومشكلات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وتربوية وغيرها من المشكلات التي تجعل المجتمع أو الدولة تتكبد خسائر مادية عالية جداً، وسنحاول الحديث عن بعض هذه الأنواع بشيء من الإيجاز.

أولاً- الفساد السياسي

يمكن إجمال بعض الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة الفساد السياسي بعامة في النقاط التالية:

1. الإفتقار إلى القيادة السياسية النظيفة.
 2. غياب المساءلة والمتابعة في المؤسسات الرسمية وغيرها.
 3. إتساع صلاحيات المسؤول والدور المنوط به، بحيث تتعدى صلاحياته الجانب السياسي إلى بقية الجوانب الأخرى في مؤسسات الدولة.
 4. ضعف الرأي العام وتجاهله للفساد المنتشر.
 5. تبديد أموال الدولة فيما لا يصب إلا في مصلحة المتنفيين.
 6. التنصل من القيام بالواجبات والمهام الموكلة إليهم (التهرب من العمل الرسمي المنوط بهم).
- ويعدّ الفساد السياسي أخطر أنواع الفساد إطلاقاً لأن القابضين على السلطة السياسية في الدولة يهبون المال العام ويساهمون في إفساد موظفي الخدمة العامة في مؤسسات الدولة والمجتمع ويمارسون نشاطهم الفاسد دون خوف أو وجل، وهم ليسوا أفراداً فقط، وإنما مجموعات (مافيات) تستتر تحت عباءة حزب سياسي أو طائفي أو قبلي يهيمن على السلطة السياسية -سواءً بإنقلاب عسكري أم بانتخابات- لتحقيق مصالح الحزب أو المصالح الشخصية للطائفة أو القبيلة على حساب المال العام ما يفقد المواطنين الثقة بالسياسيين وأحزابهم ويصيبهم بالإحباط ويضعف شعورهم بالمسؤولية والانتماء الوطني ويترجمون ذلك بأفعال مضادة تعبر عن رفضهم

المشاركة في الانتخابات العامة، فتتأثر سلباً أحد أهم آليات النظام الديمقراطي في اختيار ممثلي الشعب في البرلمان عبر الانتخابات أو الإختيار الحر النزيه.⁷

تعريف الفساد السياسي وأثاره

يُعرف الفساد السياسي بأنه: إساءة استخدام السلطة بتقاضي السياسيين الرشوة واستغلالهم النفوذ لعقد الصفقات التجارية وإبرام العقود مقابل نسبة من الأرباح. كذلك عرف على أنه "إساءة استخدام السلطة العامة - الحكومية - لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية، لتحقيق مكاسب شخصية، واهم اشكاله المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيايل ومحاباة الاقارب." وتشير الدراسات في موضوع الفساد السياسي إلى أن الفساد السياسي يساهم في الآتي:

- 1- تقويض أساس النظام الرشيد أو الديمقراطي الذي يعتمد على مبادئ العدل والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.
- 2- التأثير السلبي في الوظيفة العامة من خلال منح الموالين الترفقيات في المؤسسات الحكومية والشركات التجارية الخاصة وغيرها ويستبعد المناوئين له أو الرافضين للساسة، وربما تلفيق التهم لهم ومحاكمتهم.
- 3- ضعف النمو الاقتصادي في الدولة وإعاقة تطوره وازدهاره.
- 4- الإضرار بالمصالح القومية والوطنية للدولة عبر القرارات السياسية غير الواعية.
- 5- عرقلة الاستقرار السياسي وتردي الأمن الذي يشجع على الفساد.
- 6- قد يؤدي الفساد السياسي إلى الحرب الأهلية في المجتمع خصوصاً المجتمع المتعدد الطوائف والأديان... وغيره.
- 7- عدم الإستقرار في الدولة قد يضيع من فرص الاستثمار فيها وتنمية إقتصادها.

ثانيا- الفساد الاقتصادي

إن ظهور هذا اللون من ألوان الفساد كغيره من ألوان الفساد الأخرى، له أسبابه التي ساعدت على ظهوره، وفي الآتي إجمال لبعض هذه الأسباب:

- 1- الأوضاع الاجتماعية: فالظروف التي تحيط بالناس في الغالب هي التي تحدد طرق المعاملات المالية التي يتعاملون بها، فالفقر والجهل والبطالة من الأمراض الاجتماعية التي تفتك بالتعامل المالي بين الناس، والذي ينبغي أخذه بعين الاعتبار ذلك التفاوت الطبقي بين الناس وأثره على طبيعة التعامل المالي.
- 2- الملكية الشائعة والمطلقة: التي لا تحدّها حدود ولا تخضع لقيود أيضاً من الوسائل التي تعين على ظهور هذا اللون من الفساد، فقوم شعيب يستغربون أن شعيب -عليه السلام- نهيم على ما ينبغي أن يراعى في الأموال وتملكها، فيكون اعتراضهم: قد ظنوا أنهم بملكيته الفردية سيمتلكون كامل الحرية في التصرف بأموالهم، إذن لا بد من الحجر على أموالهم، فهي ستفضي حتما إلى الاعتداء على حقوق الآخرين، ويشار إلى أن القرآن حجر على السفية أن يتصرف في ماله لما لذلك من مخاطر عليه وعلى المتعاملين معه.

- مظاهر الفساد الاقتصادي

يرى كثير من الدارسين لموضوع الفساد عموماً والفساد الإقتصادي خصوصاً أن مظاهر الفساد الإقتصادي تتمثل في الآتي:⁸

- 1- تكدس الثروة بأيدي فئة قليلة من الناس على حساب بقية فئات المجتمع الأخرى.
- 2- غياب الأمانة والصدق في الأسواق والتجارة، مثل ظاهرة الغش في الانتاج، والسرقة، وضعف الرقابة الاقتصادية من طرف الحكومة، واستغلال حاجات الناس وظروفهم مما ينتج عنه ظواهر متعددة مثل الربح الفاحش، والإحتكار، وتعاطي الرشوة... إلخ.

- 3- نقض العهود والمواثيق المالية بحيث لا تصبح لها أية قيمة أو حرمة.
 - 4- إنتشار الربا والتعامل به بين الناس، والزيادة في الأسعار دون مبرر، وقد ينتج عن ذلك العديد من الظواهر التي تعود على المجتمع بالخراب والدمار.
 - 5- إنكار حقوق الآخرين وهضمها، واختلاس الأموال دون وجه حق، مثل أكل أموال اليتامى، وسرقة أموال الصدقات...الخ.
 - 6- كثرة الإستهلاك وقلة الإنتاج.
 - 7- التجارة بالمحرمات وتعاظمها، بحيث تصبح المحرمات والإتجار بها تجارة رائجة مثل تجارة المخدرات ونشرها بين الشباب وغيرهم.
 - 8- الملكية غير المحدودة للأموال، وهي إحدى وسائل انتشار الفساد.
- ويرى البعض أن الفساد الإقتصادي يتعلق بالممارسات المنحرفة والاستغلال للإحتكارات الإقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف الحصول على منافع اقتصادية خاصة وتحقيقها على حساب مصلحة المجتمع "بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة، أو نتيجة ضعف الضوابط والقواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي"⁹.

ثالثا- الفساد الإداري

والفساد الإداري يتمثل في جميع أو كل المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون ويضعون من خلالها مصالحهم الخاصة والشخصية غير المشروعة فوق المصلحة العامة للدولة أو المجتمع، متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها؛ وفي هذا الإطار فإن هذه الممارسات الفاسدة والمخلّة بالمصلحة العامة أو مصلحة المؤسسة يمكن أن تبقى عرضة للإختلاف بسبب عدم الاتفاق عليها.¹⁰

كذلك يمثل الفساد الإداري تصرفا مقبولا ومرغوبا من قبل طرفين أو أكثر تعجز الطرق الرسمية والأساليب التقليدية عن تحقيق مصالحهما أو الوصول إلى أهدافهما الشخصية.¹¹

والفساد الإداري هو كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الاستغلال الأمثل للموارد، ليشمل القطاعين العام والخاص والتي يترتب عليها إهدار الموارد الإقتصادية في المجتمع، سواء كان السبب تحقيق منفعة خاصة أو مجرد إهمال.

أسباب الفساد الإداري

صنفت أسباب الفساد الإداري إلى عدة تصنيفات من أهمها الأسباب الإدارية والأسباب القانونية، نوجزها على النحو التالي:¹²

1- الأسباب الإدارية وتتمثل في الآتي:

- تضخم الجهاز الإداري.
- سوء التنظيم الإداري.
- الميل نحو المركزية وعدم التفويض في اتخاذ القرارات.
- تعقد الإجراءات الإدارية وغلبة الطابع البيروقراطي في الأنشطة والأعمال الإدارية.
- ضعف الرقابة والمساءلة الإدارية.
- عدم تناسب السلطة والمسؤولية في الجهاز الإداري.
- عدم موضوعية طرق التوظيف والترقية في الإدارة العامة.

- عدم مواكبة سياسة الأجور للظروف الإقتصادية ومتطلبات المعيشة.
 - تخلف القيادات الإدارية وفسادها.
 - 2- الأسباب القانونية والقضائية للفساد الإداري: وتتمثل في الآتي:
 - التسرع في إصدار تشريعات كثيرة خاصة بالإدارة وعدم وضوح القوانين.
 - تعطيل وعدم تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية.
 - جمود وقصور العديد من القوانين.
 - تمسك الإدارة القضائية والأمنية بالإجراءات الروتينية المعقدة والتقليدية.
 - فساد الجهاز القضائي.
 - الانتخابات والفساد الإداري في تنظيمها.
- بالإضافة إلى هذه الأنواع من الفساد هناك أنواعاً أخرى من الفساد لا نريد الحديث عنها حيث إن موضوع هذه الدراسة الرئيسي هو دور المعلومات وتكنولوجيا المعلومات في محاربة الفساد بكل أشكاله في مؤسسات الدولة والمجتمع.
- إن معرفة الآثار المترتبة على الفساد وانعكاساتها السلبية على حياة الناس وعلى اقتصاديات الدول، خصوصاً البلدان النامية، يجب أن يخلق الوعي لدى شعوب هذه البلدان ويحفز القوى المختلفة في مجتمعاتها من منظمات سياسية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها على محاربة ظاهرة الفساد بكل أنواعه ومعاكبة رموزها، وإصدار القوانين التي تحرم وتجرم الفساد وتطبيق هذه القوانين بصرامة؛ وتحتاج محاربة الفساد إلى المعلومات حول هذه الظاهرة ليتسنى معرفة جوانبها المختلفة التي تتكفل بمحاربتها والقضاء عليها أو الحد منها على أقل تقدير وتلعب قوانين حق وحرية الوصول إلى المعلومات دوراً حيوياً في عملية محاربة الفساد، بالإضافة إلى ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من سرعة الوصول للمعلومات المطلوبة واستخدامها في ساحة الحرب هذه.

حرية المعلومات

قضية حرية المعلومات ولدت آراء وأفكار ومناظرات ساخنة أكثر من أي قضية أخرى بالنسبة للحكومات أو الإدارات السياسية المعاصرة، ولكن ما الذي تعنيه حرية المعلومات؟

لكثير من الناس والمستخدمين لهذا المصطلح، فإنها تعني أن الملفات العمومية (الحكومية) والوثائق، أو المعلومات في أي شكل كانت، تكون قابلة للتوصل عمومياً من طرف أفراد المجتمع حتى يكون الأفراد على علم بما وصلت إليه الحكومة، وفي بعض القوانين فإنها تعني ليس فقط السماح بالوصول للوثائق الحكومية في أي شكل يمكن أن تكون عليه، ولكن أيضاً فتح ملفات الإجماعات الحكومية، ومؤسساتها الإستشارية وغيرها من المجموعات الأخرى للتدقيق والتفحص من طرف عموم الناس، وكذلك فهي قد تعني الوصول من طرف الأفراد إلى الملفات التي تحتوي على معلومات تخص هؤلاء الأفراد، والتأكد من أن تلك المعلومات لا تستخدم بشكل غير شرعي.¹³

وهناك من يشير إلى أن حرية المعلومات هو مصطلح يشير إلى حماية الحق في التعبير بما يتعلق بوسائل الإتصال وشبكة الانترنت، ويتعلق هذا المفهوم بشكل أساسي بمجال الرقابة على محتوى المعلومات، أو كما يرى بعض الخبراء هو "القدرة على الوصول إلى محتويات شبكة الويب دون وجود رقابة".

وقد أشار دليل التدريب للموظفين العموميين فيما يخص حرية المعلومات أن الفرد يمكن أن يعيش حياة طيبة من خلال عدد من المزايا التي تقدمها حرية المعلومات، ومنها أنها:¹⁴

- ستساعد على الحياة في مجتمع قليل الفساد.
 - ستساعد على العيش في مجتمع خال من الجوع.
 - ستساعد على العيش في مجتمع أكثر صحة.
 - ستساعد على العيش في مجتمع يحترم البيئة.
 - ستساعد على التأكد من أن حقوق الإنسان الأساسية محترمة.
 - ستساعد على جعل الدولة أكثر أماناً أو أمناً.
 - ستساعد على جعل النظام السياسي في الدولة أكثر ديمقراطية.
 - ستساعد على جعل الحكومة أكثر كفاءة.
 - ستقود إلى اتخاذ قرارات جيدة.
 - ستساعد على أن يكون الإقتصاد أكثر فاعلية وقدرة.
 - ستقود إلى حصول الأفراد على معاملة جيدة من المؤسسات.
- وحرية المعلومات هي حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي الأساس لكل الحريات الأخرى، وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الأولى عام 1946، القرار رقم 59 الذي ينص على أن "حرية الوصول إلى المعلومات حق أساسي للإنسان وأنها محك جميع الحقوق التي كرست الأمم المتحدة لها نفسها".¹⁵
- ويرى بعض خبراء الأمم المتحدة أن الحرية ستكون "مجردة من جميع فعاليتها إذا لم يستطع الناس الوصول إلى المعلومات، فالوصول إلى المعلومات أمر جوهري في طريقة الحياة الديمقراطية، وعليه فمن الواجب التنديد بقوة بحجب المعلومات عن العامة".¹⁶ وهذا الحديث يوضح أهمية حرية الوصول إلى المعلومات على مستويات متعددة حيث إنها مهمة في حد ذاتها من أجل إحقاق جميع الحقوق الأخرى، بالإضافة إلى أهميتها كأساس هام للحياة الديمقراطية في المجتمع.
- ويرى بعض المهتمين بهذه القضية أن حرية المعلومات تمهد أو تعبد الطريق نحو الشفافية حيث لا يمكن ضمان الشفافية دون وجود قانون فاعل لحرية المعلومات حتى تتاح للمواطنين والإعلاميين وغيرهم فرصة الإطلاع على ما يجري في كواليس السلطة والسياسة¹⁷، وقد رأت لجنة حرية الإعلام في مجلس النواب الأمريكي أن سلطة التكتّم على حقائق الحكومة (المعلومات) ما هي إلا سلطة تدمير لتلك الحكومة.

حق الوصول للمعلومات

تشير المذكرة التوجيهية التطبيقية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تحمل عنوان تشريع حق الوصول إلى المعلومات، إلى أن حق الوصول إلى المعلومات يشكل أهمية كبرى لعدة أسباب أهمها أن هذا الحق يسهم في:¹⁸

- 1- خلق مجتمع متفتح وديمقراطي.
 - 2- تقليص الفقر (تحقيق أهداف الألفية الثالثة للتنمية).
 - 3- مواجهة الفساد وزيادة الشفافية.
- ولعل الأساس الذي ثبتت عليه معظم قوانين حرية الوصول إلى المعلومات هي المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أنه: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء

دون تدخل، واستفتاء الأنبياء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية". (الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 10 ديسمبر 1948).

وبالرغم من أن قوانين حرية المعلومات موجودة قبل تاريخ الإعلان العالمي في صيغ أخرى مثل قانون حرية الصحافة الذي أجاز في السويد عام 1776م، والذي يعده البعض بأنه أول قانون لحرية الوصول إلى المعلومات في العالم، فإن الإعلان العالمي وسع من انتشار مثل هذه القوانين خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين. ففي هذا القرن (القرن 20) كانت فنلندا أول دولة تبنت قانون الوصول إلى المعلومات عام 1951، وهو القانون الذي حدد شروط الوصول إلى المعلومات داخل المؤسسات العامة، وتبنت فرنسا قانون ينص على وصول المواطنين إلى المستندات الإدارية عام 1978، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قانون حرية المعلومات صدر عام 1966، وأدخلت عليه جملة من التحسينات مع مرور الوقت وهذا القانون يسمح للمنظمات والأفراد والجماعات (الأمريكية وغير الأمريكية) بطلب "الحصول على الوثائق التي تنشر والتي في حوزة السلطة التنفيذية للحكومة الفيدرالية (الإتحادية) دون إلزامهم بتقديم أسباب أو مبررات لهذا الطلب".¹⁹

أما في المملكة المتحدة فقد صدر مثل هذا القانون عام 2000، ولم يطبق إلا خلال السنوات القليلة الماضية. وحتى عام 1990 لم تكن هناك سوى ثلاثة عشر دولة تمتلك تشريعات أو قوانين خاصة بالوصول إلى المعلومات، إرتفع هذا العدد عام 2004 ليصل إلى حوالي خمسين (50) دولة وبحلول عام 2010 كان عدد الدول التي تبنت قوانين حق الوصول والحصول على المعلومات قد بلغ أكثر من 85 دولة والعدد في ازدياد بالرغم من أن كثير من البلدان قد لا تطبق هذه القوانين بشكل جدي ومع أن إقرار قوانين الوصول إلى المعلومات يعتبر أداة قانونية فاعلة يبقى التطبيق هو الأساس ولا تتمتع سوى 15 دولة من بين تلك التي تبنت تشريعات الوصول إلى المعلومات بسجل تطبيقي جيد، وتعد الأردن أول دولة عربية تبني مثل هذه القوانين حيث أقرت القانون الخاص بذلك عام 2007.

- الإطار المفاهيمي للوصول للمعلومات

وحيث إن الانفتاح والقابلية للوصول من طرف عموم أفراد المجتمع للمعلومات التي تتعلق بوظائف الحكومة ومؤسساتها المختلفة أصبح عنصراً حيوياً وهاماً، بل وأساساً للديمقراطية ووجه من أوجه الحوكمة الجيدة أو الحكم الرشيد، لذلك، فإن الحق الدستوري للوصول للمعلومات في الدولة يجب أن تتم مناقشته من ضمن الإطار العام لحرية الوصول للمعلومات كما يتم تطبيقها أو ممارستها في كثير من الديمقراطيات الأخرى في العالم.²⁰

وحيث إنه لم توجد قوانين لحق الوصول للمعلومات في عدة بلدان عربية وأفريقية منذ نشأتها حتى الآن، فعلى منظمات المجتمع المدني والأهلي والمنظمات السياسية والأحزاب وغيرها من المنظمات والمؤسسات المختلفة أن تعمل جاهدة على أن تتوفر مثل هذه القوانين في تلك الدول من أجل تطبيق مبدأ الديمقراطية بشكلها الصحيح. وينظر إلى الوصول للمعلومات على أنه قدرة المواطن للحصول على المعلومات التي هي في حوزة الدولة، وتلك هي المعلومات الحقيقية العملية والمفيدة، والقادرة على مساعدة المواطن على تكوين رأي مبني على المعلومات والحقائق حول قضية ما، وليس فقط حشو عقله بكميات كبيرة من الدعاية الحكومية وعدم إعاقة الوصول للمعلومات بإعتباره جزء من الحكم الديمقراطي، ينظر إليه كذلك كحق أساسي من حقوق المواطن على الدولة التي ينتمي إليها ويكون جزءاً فاعلاً فيها.²¹

ولعل ما يرتبط بالديمقراطية وحرية الوصول للمعلومات هو ما يطلق عليه بالحكم الرشيد، الذي يوصف بأنه مصفوفة عامة من الممارسات التي تصل بالعمل الجيد إلى أعلى مستوى له في الدولة؛ ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن المساهمة الرئيسية للحكم الرشيد في الدولة تضم الآتي:²²

- مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار في الدولة.
 - إحترام قواعد القانون والأطر التشريعية العادلة والمدايرة بنزاهة وتجرد.
 - الشفافية، مع التدفق الحر للمعلومات كمحور لها.
 - المسؤولية حيث الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني تعتبر مسؤولة أمام الجمهور العام، وكذلك أمام أصحاب المصالح التأسيسية.
- وإذا كانت حرية الوصول إلى المعلومات تشمل حق جميع المواطنين في الوصول إلى المعلومات التي تمتلكها أو تحتفظ بها السلطات الحكومية، وتفرض على السلطات الرسمية الإلتزام بنشر المعلومات الهامة، فإن عدد كبير من قوانين المعلومات التي وضعت حديثا تشمل "ضمانات معينة لحرية الوصول إلى المعلومات وتعكس قبولاً متزايداً لهذا الحق الإنساني الأساسي".²³
- ويمكننا القول بأن سن القوانين لممارسة حق الوصول للمعلومات في أي دولة من دول العالم قد لا يكون كافياً "لضمان ممارسة الحق في الوصول إلى المعلومات، والمطلوب هو تطبيق القانون"²⁴؛ وتشير التقارير والدراسات حول موضوع قانون حق الوصول إلى المعلومات إلى أنه يوجد عدة بلدان في جميع أنحاء العالم تبنت مثل هذا القانون في أوروبا، آسيا، أفريقيا وأمريكا الجنوبية؛ والحث على إصدار أو امتلاك أو وجود قوانين حرية الوصول للمعلومات لا يجب أن يكون شأن المؤسسات والهيئات الحكومية فقط، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة التي يقع عليها عبء كبير في تهيئة المواطن لهذا الأمر، ومطالبة الحكومة بسن قانون لحرية الوصول للمعلومات في البلدان التي لا يوجد بها مثل هذا القانون حتى الوقت الحاضر، وتشجيع وحث المواطن على استخدام هذا الحق في البلدان التي يتوفر فيها مثل هذه القوانين ولكنها قد تكون غير مفعلة.

إن وجود قانون حق الوصول للمعلومات يمكن كل مواطن من أن:²⁵

- يسأل أسئلة للحكومة أو البحث عن أية معلومات يرغب فيها.
 - الحصول على نسخ من أي وثائق حكومية.
 - فحص أو تفتيش أي أعمال حكومية.
 - أخذ عينات من المواد لأي أعمال حكومية.
- ويشير الخبراء في هذا المجال إلى أن الهدف الأساسي من قانون حق الوصول للمعلومات هو "تمكين المواطنين وتحسين الشفافية والمسؤولية في أعمال الحكومة، ومنع الفساد، وجعل العمل الديمقراطي للأفراد محسوس واقعياً"²⁶، فمثل هذا القانون يبني نظاماً عملياً يمكن من خلاله تمكين المواطن من الحصول على توصل للمعلومات التي هي تحت سيطرة السلطات العامة في الدولة وهذا يساعد في أن تكون الأعمال الحكومية أكثر شفافية وأكثر مسؤولية وأكثر خدمة للمواطن وأكثر تخوفاً من المساءلة في كثير من الأعمال التي تقوم بها الحكومة دون أخذ رأي الشعب أو من ينوب عنه.

ويرى البعض أن سن القوانين الخاصة بحرية الوصول والحصول على المعلومات من طرف الدولة يعد أكثر الطرق عمليا لإظهار التزامها بحرية الوصول للمعلومات وحرية التعبير والتي يعدها البعض بأنها هي حجر الزاوية للديمقراطية، ومن أبرز ملامح مزايا قانون حق الوصول للمعلومات ما يأتي:²⁷

- هناك افتراض قانوني أن جميع المستندات (السجلات) الحكومية تكون مفتوحة للعموم.
- المستندات أو السجلات التي تستثنى بشكل خاص في وقت متقدم وفقا لقانون أو تشريعات أخرى ربما يتم منعها من التداول.
- الأفراد يتم تمكينهم لطلب رؤية أن السجلات الحكومية حول أنفسهم هي صحيحة ولم يتم إساءة استخدامها.
- مهما كان الأمر، فإن أي مصلحة لا يمكنها منع المعلومات من الشخص القانوني الذي يطلبها.
- الأفراد القانونيون يمكن أن يطلبوا من المحاكم إجبار المؤسسة الحكومية على إعلان المعلومات التي تم منعها بشكل غير قانوني.

وحرية الوصول إلى المعلومات ترفع من قدرة المواطن في المشاركة والتمكين في العديد من المجالات وبالإضافة إلى قيمتها الديمقراطية، فإن الأفراد والمؤسسات تستخدم قوانين حرية المعلومات في العديد من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الوصول للمعلومات حول الإتفاقيات الحكومية وتقارير الصحة والسلامة وكذلك المواد ذات العلاقة بتاريخ المجتمع المحلي، وتلعب معلومات القطاع العام دورا أساسيا ورئيسيا في التعامل الصحيح للأسواق وحرية تداول البضائع والخدمات للأفراد.

وربما يرى الموظفون الحكوميون أنه حتى بعدم وجود تشريعات لحرية المعلومات، فإن الأفراد يمكن أن يتوصلوا إلى المعلومات الحكومية من خلال الكم الهائل من المطبوعات الرسمية التي ترسل إلى مكاتب الإيداع القانوني (المكتبات الوطنية)، والسييل الكبير من التصريحات والتقارير والبيانات من طرف الموظفين الحكوميين، والكم الكبير من القوانين والآراء والأوامر والأدلة المتوفرة من خلال المصالح والهيئات الحكومية المختلفة، ولكن دون قانون لحرية المعلومات، فإن الوصول إليها يمكن أن يكون محدودا وبما تريد الحكومة أن تصرح به فقط.²⁸

مبادئ مساعدة لصياغة قوانين الحق في المعلومات

وضعت مجموعة من المنظمات والجمعيات والهيئات المعنية بقضية حق الوصول إلى المعلومات عشرة مبادئ حول الحق في المعلومات تعد أساسا وعملا مساعدا لصانعي السياسات عند صياغة تشريعات أو قوانين تخص قضية حق الوصول إلى المعلومات في الدولة، هذه المبادئ هي على النحو التالي:

- 1- الوصول إلى المعلومات حق للجميع.
 - 2- الوصول إلى المعلومات هي القاعدة والسرية هي الإستثناء.
 - 3- ينطبق الحق على الهيئات العامة كافة.
 - 4- يجب أن يكون تقديم الطلبات سهلا وسريعا ومجانيا.
 - 5- يقع على عاتق المسؤولين واجب مساعدة طالبي المعلومات.
 - 6- ينبغي تعليق الرفض.
 - 7- تسمو المصلحة العامة على السرية.
 - 8- يتمتع الجميع بحق استئناف القرار السلبي.
 - 9- ينبغي على الهيئات العامة نشر المعلومات الأساسية حكما.
 - 10- يجب أن يتمتع الحق بحماية هيئة مستقلة.
- وبينت نتائج دراسة فلسطينية أن عدم تفعيل حق حرية الوصول إلى المعلومات قد يؤدي إلى:²⁹

- 1- إضعاف الشفافية بدرجة كبيرة في النظام العام.
 - 2- إضعاف المساءلة بدرجة كبيرة في القطاع العام بسبب الافتقار إلى المعلومات اللازمة لجمع الأدلة ومن ثم مساءلة الفاسدين.
 - 3- إضعاف النزاهة بدرجة كبيرة في القطاع العام.
 - 4- زيادة انتشار الفساد في القطاع العام بدرجة كبيرة.
 - 5- إفلات الفاسدين من العقاب.
 - 6- في ظل غياب المعلومات تنشأ حالة من الرشوة والواسطة من أجل الوصول للمعلومات نفسها من قبل الجهات المعنية بالمعلومات وهذا الأمر في غاية الخطورة على الدولة.
 - 7- عدم إقرار قانون حق الوصول للمعلومات يثبت عدم وجود إرادة سياسية للوصول الحر للمعلومات في الدولة. وهذه النتائج وغيرها من الآراء والأفكار المتوفرة في الدراسات والبحوث التي تناولت هذه القضية توضح وتثبت أن حرية الوصول للمعلومات لها دور كبير في تحقيق النزاهة والشفافية ودعم الحكم الرشيد في أي بلد أو مجتمع في الشرق أو الغرب.
- ويمكننا الإشارة إلى أن الدراسات والأبحاث التي أجريت ونشرت في هذا الموضوع تشير في معظمها إلى أن حق الحصول على المعلومات يعكس القدرة على مساءلة الحكومات، الأمر يعزز من شرعية تلك الحكومات بالإضافة إلى أن هذا الحق هو حق أساسي للمواطن كفلته وأقرته العديد من المواثيق الدولية مثل: الميثاق العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والميثاق العالمي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان عام 1981، والميثاق العربي لحقوق الإنسان عام 2004 وغيره، كما أن إتاحة المعلومات ووجود الشفافية في الأداء تدعم وتعزز القدرة على عملية المساءلة، وبالتالي تعد عاملا هاما في مكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.³⁰

خاتمة

إن توفر المعلومات وحرية الوصول إليها من طرف المواطن يساهم في مكافحة الفساد في مؤسسات المجتمع والدولة، حيث يخشى الموظف أو المسؤول من اكتشاف أمره، وبالتالي تعرضه للمساءلة والعقاب المادي والمعنوي. والفساد في أية دولة يساهم في وجود الكثير من العوامل السلبية التي تمنع المجتمع من التقدم والرقى، فهو يمكن أن يكون عائقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية....، ويؤثر في العمل السياسي والأمني وغيره ويمكن أن يحدث كل ذلك في غياب الشفافية بين المواطن والحكومة، ولذلك فإن العديد من الدول التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد بكل أشكاله في الدولة، وعت أهمية سن القوانين الخاصة بحرية الوصول للمعلومات من طرف المواطن وجعلت المواطن يساهم بشكل إيجابي في اتخاذ القرار المناسب في الكثير من المسائل التي تحرص الدولة على أن تتم مناقشتها بشكل علني ومعرفة آراء الناس في أي قضية من القضايا خصوصا قضايا التنمية المختلفة. إذن، للمعلومات دور كبير وهام في محاربة الفساد، سواء كان ذلك الرشوة أو المحسوبية أو غيرها من العوامل الأخرى التي تساهم في تخلف المجتمعات وتجعلها تعيش حالة على مجتمعات أخرى قد تكون أقل منها من حيث الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية، وهذا ما نراه في كثير من بلدان العالم الثالث أو النامي ومنها البلدان العربية دون استثناء ومعظم بلدان أفريقيا وعدد من بلدان آسيا وأمريكا الجنوبية.

إن القضاء على الفقر والأمية ونشر التعليم على نطاق واسع في العديد من المجتمعات المتخلفة ونشر المعلومات والتعامل بشفافية مع المواطن هو الكفيل بجعل المواطن يحارب الفساد ويسعى لبناء مجتمع خال من هذه الآفة التي تنهك كاهل العديد من المجتمعات، وثورة المعلومات والمعرفة يمكن أن تساعد على نشر التعليم في مناطق

الحضر والريف وتساهم في زيادة وعي المواطن بما يسببه الفساد من مشكلات متعددة وبالتالي يكون مستعدا لمحاربه بشق الطرق، وقد بدأت العديد من البلدان بتنظيم ورش عمل وندوات ولقاءات تناقش قضايا الفساد وما تسببه من آثار سلبية على المجتمعات وتوضيح وبيان الطرق المثلى لمحاربة هذه الظاهرة التي يعدها البعض بأنها طاعون قاتل ووباء مهلك.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية. مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1998، ص9.
- 2- تشريع حق الوصول إلى المعلومات: مذكرة توجيهية تطبيقية. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2003. متوفر على العنوان التالي: <http://www.undp.org/policy/practicenotes.htm>
- 3- توبي مندل. سن القوانين المتعلقة بحرية الوصول إلى المعلومات: إحرار تقدم، اهتمامات ومقاييس. متوفر على العنوان التالي: <http://www.pogar.org/publications/finances/ger2003/ch7.pdf>
- 4- " حرية المعلومات الأساس الصلب للمجتمعات الحرة والمتفتحة." جريدة البيئة، 1430 / 8/3 هـ. متوفر على العنوان التالي: <http://www.al-bayyna.com/modules.php?name-news&file>
- 5- دينا وفا. الأدوار المنقوصة: الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015. متوفر على العنوان التالي: www.acrseg.org/39511
- 6- شبكة أمان (فلسطين). حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، (د.ت)، ص 31.
- 7- صاحب الربيعي. الفساد السياسي: أسبابه ومكافحته. الحوار المتمدن، 2014. متوفر على العنوان التالي: www.m.ahewar.org/s.asp/
- 8- طاهر الغالي وصالح العامري. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. عمان: دار وائل، 2010، ص 352.
- 9- عابد حسين. مسند الأمم المتحدة رقم E/CN 4/1995/32، فقرة رقم 35.
- 10- عبدالله محمد الجيوس. الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه- رؤية قرآنية. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. الرياض 8-6 نوفمبر 2003، ص 12-14.
- 11- عزالدين بن تركي ومنصف الشرفي. " الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول. مداخلة في المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 ماي (مايو) 2012، بسكرة، الجزائر.
- 12- فضيلة عاقل. محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد. باتنة (الجزائر): جامعة باتنة-1، كلية العلوم الاقتصادية، 2017/2016، ص 52.
- 13- المركز اللبناني لتعزيز المواطنة. حق الوصول إلى المعلومات. متوفر على العنوان التالي: <http://lcaclebanon.com/2014/10/12>
- 14- مصطفى الصادق. " قانون حرية المعلومات ضرورة أم.....؟ أخبار الديمقراطية. متوفر على العنوان التالي: <http://www.siironline.org>
- 15- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- 16- Albert Arko-Cobbah. **The right of access to information: Civil Society and at Good Governance in South Africa.** Paper presented at 73rd. IFLA General Conference and Council, 19 – 23 August 2007, Durban, South Africa.
- 17- - **Freedom of Information: Training Manual for Public Officials.** London: Article 19 – Global Campaign for Free Expression, 2001. Available at: <http://www.article19.org/>
- 18- **Fostering Transparency and Preventing Corruption in Jamaica.** Edited by Laura Neuman, Atlanta, GA,: The Carter Center, 2002, p. 24.
- 19- **Guide for the Information Seekers Under the Right to Information Act, 2005.** CIC online. Available at: www.rti.india.gov.in/manual14.php
- 20- Ibid.
- 21- K. C. Suresh. "What is Corruption." **Lawyersclubindia.** Available at : <http://www.lawyersclubindia.com/articles.207asp>
- 22- Petrina Amonoo and Abraham Azubuike. **Government Information and Democracy: African Concerns and Perspectives.** Paper presented at the World Library and Information Congress: 69th. IFLA General Conference and Council, 1-9 August, 2003, Berlin, Germany.
- 23- **Right to Information in India.** Available at: <http://ssm.com/abstracts=1758022>

24- UNDP. **Governance for Sustainable Human Development: a UNDP Policy**, 1997. Available at: <http://magnet.undp.org/policy/default.htm>

الهوامش

- ¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية. مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1998، ص 9.
- ² نفس المصدر.
- ³ **Fostering Transparency and Preventing Corruption in Jamaica**. Edited by Laura Neuman, Atlanta, GA, The Carter Center, 2002, p. 24.
- ⁴ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <http://ar.wikipedia.org/wiki/>
- ⁵ K. C. Suresh. "What is Corruption." **Lawyersclubindia**. Available at: <http://www.lawyersclubindia.com/articles.207asp>
- ⁶ عبدالله محمد الجيوس. الفساد: مفهومه وأسبابه وأنواعه وسبل القضاء عليه- رؤية قرآنية. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد. الرياض 8-6 نوفمبر 2003، ص 14-12.
- ⁷ صاحب الربيعي. الفساد السياسي: أسبابه ومكافحته. الحوار المتمدن، 2014. متوفر على العنوان التالي: www.m.ahewar.org/s.asp/
- ⁸ عبدالله محمد الجيوس، ص 28-26.
- ⁹ فضيلة عاقل. محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد. باتنة (الجزائر): جامعة باتنة-1، كلية العلوم الاقتصادية، 2017/2016، ص 52.
- ¹⁰ طاهر الغالي وصالح العامري. المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال. عمان: دار وائل، 2010، ص 352.
- ¹¹ عز الدين بن تركي ومنصف الشرفي. "الفساد الإداري: أسبابه وآثاره وطرق مكافحته - إشارة لتجارب بعض الدول. مداخلة في المنتدى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 6-7 ماي (مايو) 2012، بسكرة، الجزائر.
- ¹² فضيلة عاقل، صفحات متعددة.
- ¹³ **Right to Information in India**. Available at: <http://ssm.com/abstracts=1758022>
- ¹⁴ **Freedom of Information: Training Manual for Public Officials**. London: Article 19 – Global Campaign for Free Expression, 2001. Available at: <http://www.article19.org/>
- ¹⁵ -نقلا عن: تشريع حق الوصول إلى المعلومات: مذكرة توجيهية تطبيقية. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2003. متوفر على العنوان التالي: <http://www.undp.org/policy/practicenotes.htm>
- ¹⁶ عابد حسين. مسند الأمم المتحدة رقم E/CN.4/1995/32، فقرة رقم 35.
- ¹⁷ - مصطفى الصادق. "قانون حرية المعلومات ضرورة أم...؟ أخبار الديمقراطية. متوفر على العنوان التالي: <http://www.siironline.org>
- ¹⁸ - تشريع حق الوصول إلى المعلومات... (2003).
- ¹⁹ نقلا عن: "حرية المعلومات الأساس الصلب للمجتمعات الحرة والمتفتحة." جريدة البيئة، 3/8/1430 هـ. متوفر على العنوان التالي: <http://www.al-bayyna.com/modules.php?name-news&file>
- ²⁰ Albert Arko-Cobbah. **The right of access to information: Civil Society and at Good Governance in South Africa**. Paper presented at 73rd. IFLA General Conference and Council, 19 – 23 August 2007, Durban, South Africa.
- ²¹ Ibid.
- ²² UNDP. **Governance for Sustainable Human Development: a UNDP Policy**, 1997. Available at: <http://magnet.undp.org/policy/default.htm>
- ²³ توبي مندل. سن القوانين المتعلقة بحرية الوصول إلى المعلومات: إحراز تقدم، اهتمامات ومقاييس. متوفر على العنوان التالي: <http://www.pogar.org/publications/finances/ger2003/ch7.pdf>
- ²⁴ نفس المصدر.
- ²⁵ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.
- ²⁶ **Guide for the Information Seekers Under the Right to Information Act**, 2005. CIC online. Available at: www.rti.india.gov.in/manual14.php
- ²⁷ Petrina Amonoo and Abraham Azubuike. **Government Information and Democracy: African Concerns and Perspectives**. Paper presented at the World Library and Information Congress: 69th. IFLA General Conference and Council, 1-9 August, 2003, Berlin, Germany.
- ²⁸ المركز اللبناني لتعزيز المواطنة. حق الوصول إلى المعلومات -1. متوفر على العنوان التالي: <http://lcacleanon.com/2014/10/12/>
- ²⁹ شبكة أمان (فلسطين). حق حرية الحصول على المعلومات ودوره في تحقيق النزاهة والشفافية. رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، (د.ت.)، ص 31.

³⁰ دينا وفا. الأدوار المنقوصة: الحق في الحصول على المعلومات لمكافحة الفساد في العالم العربي. المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015.
متوفر على العنوان التالي: www.acrseg.org/39511